مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

بلدان الرواة وأثرها في الراوي والرواية

الدكتور رائد بن حمد السليم
أستاذ مشارك بقسم السنة وعلومها، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم
rsliem@qu.edu.sa

ملخص البحث

تناول البحث عدة محاور كان من أبرزها : أن من كان من أهل الضبط من أهل بلدة الراوي له مزيّة وتقديم في سبر المرويات ، ونقد الرواة ، كما اتضح أن هناك سمات لبعض البلدان في باب الرواية، وأنها ليست سمات لازمة بل غالبة؛ فلكل قاعدة استثناء ، واتضح بالمثال أن كثرة تباين البلدان في طبقات الإسناد الواحد خلاف الأصل ، وهو مظنة الإعلال ، كما تبين أن اتفاق بلد الرواة محل احتفاء وزيادة قبول عند أهل الرواية إذا رافقته شروط الصحة المعتبرة، وفي المقابل اتضح أنه ليس كل حديث اتفق فيه بلد الرواة نجزم له بالصحة بل الأصل اعتبار شروط الصحة التي استقر عليها أهل العلم، ثم تطرق البحث إلى أن اعتبار قرينة الإعلال برواية غير البلدي هو إمكانية الشذوذ، وهذا ليس على إطلاقه، بل لا بد من توفر القرائن الدالة على تأكيده لأن الحكم بالشذوذ لوجود التفرد البلداني أمر لا ينهض له إلا من له دقة في الفهم، وهذه القرينة يستعملها النقاد استئناسا لأمر لاح لهم ، وليست لوحدها تنهض بالإعلال ، وقد كان من نتائج البحث تأكيد استقرار رأي النقاد – في تفرد أهل بلد بسنّة، أو رواية غير البلدي – على القبول نظريا وعمليا، فيما توافرت فيه شروط الصحة .

كلمات مفتاحية : بلدان ، الرواة ، الاختصاص ، القرينة ، الرواية

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المقدمة

الحمدلله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فإن علم الإسناد مما اختصت به أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وذلك من جملة حفظ الله سبحانه لشريعته الغرّاء .

وإن نظر النقاد في أسانيد النصوص النبوية مبني على قواعد متينة ، لها أسس نقليّة وعقلية ، متبوعة بالسبر والمقارنة ، يعرفون بها صحيح الحديث من معلوله .

وثمّة قرائن غير تلك القواعد، وهي مما يستأنس به على تأكيد التصحيح أو التضعيف .

ومن تلك القرائن : بلدان الرواة ، وما يكون منها من أثر في نقد الراوي ، وصحة الرواية أو إعلالها .

وقد رأيت أن ألقي الضوء على هذه المسألة بهذا البحث ، والذي وسمته بعنوان : (**بلدان الرواة وأثرها في الراوي والرواية**)

مشكلة البحث

هناك تساؤلات تعرض للباحث في هذه المسألة ، ومنها :

١ / هل للبلديّ ميزة عند الاختلاف في الرواية ؟ وعند حكمه على الراوي من أهل بلدته ؟

٢ / هل لبعض البلدان سمة أغلبية في باب الرواية ؟

٣ / هل من المعتاد في الإسناد تباين بلدان الراوة في أكثر الطبقات ؟

٤ / هل اتفاق بلدان الرواة محل قبول عند النقاد ؟

٥ / هل رواية الغريب عن البلد علة في الإسناد ؟ .

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

٦ / بم استقر رأي النقاد إذا تفرد أهل بلد بحديث ؟ أو تفرد غير البلدي بالرواية؟

الدراسات السابقة

عادة ما يشير إلى هذا الموضوع من يكتب في قرائن الترجيح بين المرويات ، وعلى الأخص من تناول قرينة الاختصاص – وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى الدراسات التالية – :

١ – قرينة الاختصاص – دراسة تطبيقية في كتاب العلل الواردة عند الدارقطني – ، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية مجلد ٣٥ العدد ٢ ، الصفحات ٧٢ – ٩٧ .

٢ – قرينة الاختصاص عند المحدثين وتطبيقاتها في علل ابن أبي حاتم ، بحث منشور في مجلة جامعة القصيم ، د . أحمد المخيال ، مجلة العلوم الشرعية بجامعة القصيم , مج١٠, ع١، ٢٠١٦ ، الصفحات: ٤٧ – ٩٢.

٣ – الترجيح بقرينة الاختصاص عند المحدثين ، رسالة مكملة لشهادة ماجستير ، جامعة الشهيد حمه الخضر – الوادي ، كهمان عبدالله سياف ، ١٤٣٦ / ١٤٣ صفحة .

٤ – الاختصاص وأثره في نقد الحديث ، دراسة تأصيلية تطبيقية ، رسالة دكتوراه ، د . ريم الحربي – لم أستطع الاطلاع عليها – .

والدراسات السابقة ليست مختصة بالاختصاص البلداني بل هي عامة في كل اختصاص كطول الصحبة ووجود القرابة والاختصاص بعلم معين أو بشيخ محدد وغير ذلك ، فهي لم تتوسع في التفصيل في المشكلات المذكورة في هذا البحث .

وهناك دراستان مختصتان ، وهما :

١ – الأحاديث التي أعلها النقاد لعدم وجودها في بلد الراوي ، د عبدالله بن غالي أبو ربعة السهلي ، مجلة العلوم الشرعية جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ، عدد ٦٦ ، ١٤٤٤ ، الصفحات ٢٤٥ – ٣١٤

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

وقد تيسر لي الاطلاع على كامل البحث ، وهو على طول نفسه في جمع مادته العلمية إلا أنه يتجه صوب أن الاختلاف البلداني دليل الإعلال في أغلب ما طرح من أمثلة، وهذا أمر قابل للمناقشة؛ فأكثر الأمثلة المذكورة هي معلولة بأمر آخر، وليس لأجل الأمر البلداني فقط، وفي ثنايا هذا البحث ما يؤكد على أن الاختلاف البلداني ليس إلا قرينة، ولا يؤخذ بها على إطلاقها، وإنما يرجح بها ما لم تعارض بما هو أقوى منها، ثم إن هذا البحث عام في تأصيل الشأن البلداني وليس فيما يتعلق بالإعلال فحسب .

٢ – قرينة الترجيح باعتبار البلدان وأثرها في الحكم على الروايات ، عبدالرحمن محمد مشاقبة ، مجلة الجامعة الإسلامية عدد ١٨٩ ، عام ١٤٤٠ ، وقد اعتنى بثلاثة أمور كلها دائرة حول القرينة البلدانية، وهي : اعتبار البلدان في الترجيح بين الروايات المتعارضة وبين الأقوال في الجرح والتعديل ، وفي ضبط الأسماء والأنساب.

والذي أردته في بحثي هذا دراسة تأصيلية تعم مسألة القرينة وغيرها من مسائل، كما ورد في مباحث هذا البحث .

أهداف البحث

ويهدف البحث للإجابة عن المشكلات التي سبق ذكرها، من خلال ستة مباحث مرتبة كالتالي :

المبحث الأول : تقديم البلديّ عند الاختلاف في الرواية وعند سبر حال الراوي .

المبحث الثاني : سمات بعض البلدان في باب الرواية .

المبحث الثالث : تباين البلدان في طبقات الإسناد الواحد مظنة الإعلال .

المبحث الرابع : اتفاق بلد الرواة محل استلطاف وقبول عند أهل الرواية .

المبحث الخامس : قرينة إعلال رواية الغريب عن البلد .

المبحث السادس : استقرار رأي النقاد في تفرد أهل بلد بسنة ، أو رواية غير البلدي .

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المبحث الأول : تقديم البلديّ عند الاختلاف في الرواية وعند سبر حال الراوي :

وقد كثر كلام النقاد في هذا الباب ، وجعلوا لمن كان من أهل الضبط من أهل بلدة الراوي مزيّة وتقديما في سبر المرويات ، ونقد الرواة – خاصة فيمن لا تُعرف حاله – ؛ إذ أهل مكة أدرى بشعابها ، ولا ينبئك مثل خبير ، قال حماد بن زيد: "بلديُّ الرجل أعرف بالرجل".(١)

وقال أبو حاتم: "وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء" .(٢)

ومثال على ذلك تقديم النقاد للإمام مالك في روايته عن المدنيين بل وأحكامه على الرواة ، كما قال أبو حاتم : " إذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حكم لمالك " وقال أحمد : " لا تبالي ألا تسأل عن رجل روى عنه مالك بن أنس ولا سيما مديني " .(٣)

قال أبو الوليد الباجي : " ترك مالك محمد بن إسحاق ، وأخذ عنه شعبة وحسن القول فيه فكان القول قول مالك لأنه كان من أهل بلده وكان أعلم به ".

وفي المقابل فإن " مالك مع كثرة توقيه وانتقائه وعلمه لما أخذ عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري وتركه أهل البصرة أيوب وغيره كان القول قولهم فيه لما كانوا أعلم بحاله " .(٤)

(١) الكفاية للخطيب البغدادي (١٠٦)
(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٣٦٩)
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ١٦)
(٤) التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي (٣ / ١١٠٤)

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

بل إن الأئمة النقاد المتقدمين – على اجتهادهم وبصرهم – لم يكونوا يأنفون أن يقلدوا بعضا في حكم البلديّ الناقد على رواة أهل بلدته ،كما قال علي بن الحسن بن جنيد : "كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نمير فيهم " (٥) ، قال الذهبي : " عني يقتديان بقوله في أهل بلده " .(٦)

وقال أبو زرعة الدمشقي : " سمعت أحمد بن حنبل يسأل: من الثبت في نافع: عبيد الله، أم مالك، أم أيوب؟ فقدم عبيد الله بن عمر، وفضله بلقى سالم، والقاسم، وقال: هو من أهل البلد، يريد أن أهل البلد أعلم بحديثهم، قلت له: فمالك بعده؟ قال: إن مالكا لثبت، قلت له: فإذا اختلف مالك وأيوب؟ فتوقف، وقال: ما يجترؤ على أيوب !، ثم عاد في ذكر عبيد الله، فقال: شيخ من أهل البلد "(٧)

وقال ابن أبي حاتم : " وسألت أبي عن حديث رواه عكرمة ابن عمار ، عن شداد أبي عمار، عن أبي أمامة؛ قال: " جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : أقم علي الحد! فقال: أتوضأت حين أقبلت؟ ، قال : نعم ، قال : وصليت معنا ؟ ، قال: نعم ، قال: فإن الله عز وجل قد عفا عنك " قلت لأبي: رواه الأوزاعي ، عن شداد أبي عمار، عن واثلة، عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فأيهما أصح؟ قال: الأوزاعي أعلم به؛ لأن شداد دمشقي وقع إلى اليمامة، والأوزاعي من أهل بلده، والأوزاعي أفهم به " . (٨)

وقال العقيلي عن عبد الملك بن خلج الصنعاني :" لم يقع إلينا لهذا الشيخ رواية نختبر بها حاله، وأهل بلده أعلم به " (٩)، وقد حكى تضعيف هشام بن يوسف له ، وكان بلديّه ، واكتفى بالإقرار له بذلك .

---

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ٣٢٠)
(٦) سير أعلام النبلاء للذهبي (١١ / ٤٥٦)
(٧) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٤٣٨) .
(٨) العلل لابن أبي حاتم (٢ / ٤٣٦)
(٩) الضعفاء للعقيلي (٣ / ٣٧)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

وقال أبو بكر المروذي: " سألته – يعني الإمام أحمد – عن قطن الذي روى عنه مغيرة فقال : لا أعرفه إلا مما روى عنه مغيرة ، قلت : إن جريرا ذكره بذكر سوء ، قال : لا أدري جرير أعرف به وببلده".(١٠)

وقال أبو زرعة الدمشقي : " قلت لأبي عبد الله، أحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله ما تقول في سعيد بن بشير؟ قال: أنتم أعلم به، قد حدث عنه أصحابنا: وكيع، والأشيب ".(١١)

وفي ترجمة يزيد بن ربيعة أبي كامل الرحبي الصنعاني – صنعاء دمشق – ، روى ابن عدي بإسناده إلى أبي مسهر أنه قال : " يزيد بن ربيعة كان قديما غير متهم بما ينكر عليه أنه أدرك أبا الأشعث ولكني أخشى عليه سوء الحفظ والوهم " ثم عقّب عليه بقوله : " ويزيد بن ربيعة هذا أبو مسهر أعلم به لأنه من بلده".(١٢)

وقد اقتفى المتأخرون منهج المتقدمين في هذا الباب ، ومن ذلك قول الرشيد العطار في راو اختلف في اسمه : " وتعريف ابن يونس باسمه أولى بالصواب لأنه من أهل بلده وهو أعلم به ".(١٣)

وفي ترجمة عَليّ بن مُجَاهِد بن مُسلم الكابلي أَبي مُجَاهِد الرَّازِيّ ، اختلف الأئمة النقاد في حاله ، بل اختلف قول بعضهم اختلافا شديدا ، فممن عدله الإمام أحمد ، ويحيى بن معين ، قال أبو داود: " سمعت أحمد قيل له: علي بن مجاهد الرازي؟ قال: كتبنا عنه، ما أرى به بأسًا ".(١٤) ، وقال علي بن الحسين بن حبان : " وجدتُ فِي كتاب أَبِي– بِخط يده– عَن يَحْيَى بْن معين قَالَ : عَلِيّ بْن مجاهد أبو مجاهد بن الكابلي قد رأيته على باب هشيم وما أرى به بأسا ، ولم أكتب عنه شيئاَ " (١٥).

---

(١٠) العلل للإمام أحمد ، رواية المروذي (ص ٦٠).
(١١) تاريخ أبي زُرعة الدمشقي (١/ ٥٤٠) .
(١٢) الكامل لابن عدي (٩ / ١٣٣)
(١٣) غرر الفوائد المجموعة (ص ٢٣١)
(١٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٥٦٣)
(١٥) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٣ / ٥٩٢)

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

وفي المقابل قال الخطيب البغدادي : " روى صالح بْن مُحَمَّد – المعروف بجزرة – عَن يَحْيَى بْن معين في عليّ بن مجاهد كلاما عظيما، ووصفا قبيحا.

قرأت في كتاب أبي الحسن بن الفرات– بخطه– أخبرنا محمد بن العباس الضبي الهروي،حدثنا يعقوب بن إسحاق بن محمود الفقيه، أخبرنا صالح بن محمد قال: سمعت يحيى بن معين– وسئل عن علي بن مجاهد الرازي ويعرف بالكابلي– قال: كان يضع الحديث، وكان صنف كتاب المغازي فكان يضع لكلامه إسنادا" .(١٦)

وقال يحيى بن الضريس الرازي ومحمد بن مِهران الرازي – أبو جعفر الجمّال –: على بن مجاهد كذاب. (١٧)

وقال العقيلي : " حدثنا أَحْمَد بْن علي الأبار قَالَ: سألت أبا غسان زنيجا عَن علي بن مجاهد فقال: تركته، ولم يرضه " (١٨) والمقصود به : محمد بن عمرو بن بكر الرازي .

فالذين جرحوه كلهم أهل بلدته – وهم الرازيون الثلاثة – ، ومن اختلف قوله فيه ليس من أهل بلدته وقد رجع عن تعديله – وهو يحيى بن معين – ، ومن أثنى عليه – وهو الإمام أحمد – ليس من بلدته .

وَبعد هذا السرد يأتي تعقيب الْحَافِظ الناقد الإمام الذَّهَبِيّ بقوله:" مَا من أهل بَلَده أعلم بِهِ " (١٩)، وهو بذلك يعتمد قول الرازيين فيه ، بل ويقدمهم جرحهم على تعديل الإمام أحمد .

ويُعتذر للإمام أحمد أنه سمع منه قديما قبل أن يُتبين أمره ، ويدل على ذلك ما رواه ابنه صالح قال : " سمعت أبي يقول: وحدثنا علي بن مجاهد الكابلي في سنة ثنتين – من أهل الري أبو مجاهد– هي أول سنة سافرت فيها " – . (٢٠)

---

(١٦) المصدر السابق .
(١٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ٢٠٥) ، خلاصة تذهيب الكمال لمغلطاي (١ / ٢٧٧) .
(١٨) الضعفاء للعقيلي (٣ / ٢٥٢)
(١٩) خلاصة تذهيب الكمال لمغلطاي (١ / ٢٧٧)
(٢٠) المناقب لابن الجوزي (ص ٤٨)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المبحث الثاني : سمات بعض البلدان في باب الرواية

اتسمت رواية بعض أهل البلدان سواء كانوا مكيين أو مدنيين أو عراقيين أو يمانيين أو شاميين بسمات نص عليها بعض أهل العلم ، وليس ذلك على جهة اللزوم ، وإنما على جهة الكثرة ، ومن ذلك تبجيل حديث أهل الحجاز وخاصة المدينة ، كما قال مسعر بن كدام : " قلت لحبيب بن أبي ثابت: " أيما أعلم بالسنة أهل الحجاز أم أهل العراق؟ فقال: بل أهل الحجاز" .(٢١)

وقال ابن المبارك: " حديث أهل المدينة أصح وإسنادهم أقرب " .(٢٢)

وقال الخطيب البغدادي : " أصحُّ طرق السنن: ما يرويه أهل الحرمين – مكة والمدينة –، فإن التدليسَ فيهم قليل، والاشتهارَ بالكذبِ ووضعَ الحديث عندهم عزيز".(٢٣)

وقال ابن تيمية: "اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصحَّ الأحاديث: أحاديث أهلُ المدينة "، وقال: " اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصحَّ الأحاديث: أحاديث أهلُ المدينة، ثم أحاديث أهل البصرة" .(٢٤)

وفي هذا ما نصوا عليه من وصف كثير من أحاديث أهل الكوفة بالضعف كما قال ابن تيمية :"وأما أهل الكوفة، فلم يكن الكذب في أهل بلدٍ أكثر منه فيهم، ففي زمن التابعين، كان بها خلقٌ كثيرون، مِنهم معرفون بالكذب، لا سيما

(٢١) تدريب الراوي للسيوطي (١ / ٨٩)
(٢٢) المصدر السابق .
(٢٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢ / ٢٨٦)
(٢٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠ / ٣١٦)

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

الشيعة فإنهم أكثر الطوائف كَذِبا باتفاق أهل العِلم. ولأجل هذا يذكر عن مالك وغيره من أهل المدينة أنهم لم يكونوا يحتجون بعامة أحاديث أهل العراق، لأنهم قد علموا أن فيهم كذابين ولم يكونوا يميزون بين الصادق والكاذب".(٢٥)

وروى أبو نعيم الأصبهاني بسنده إلى يزيد بن هارون الواسطي أنه قال: " قدمت الكوفة , فما رأيت بها أحدا لا يدلس إلا ما خلا مسعرا , وشريكا " .(٢٦)

وقال الحاكم: " أكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة" .(٢٧)

وروى ابن سعد ، والفسوي ، وأحمد بن أبي خيثمة من طرق عن عبد الرزاق، قال: أنا معمر، قال: سمعت الزهري يقول: «يخرج الحديث شبراً، فيرجع ذراعاً –يعني من العراق، وأشار بيده–، إذا أوغل الحديث هنالك فرويدا به" .(٢٨)

وقال الفسوي : "حدثنا أبو بكر الحميدي حدثنا يحيى بن سليم قال: سمعت محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان يحدث عن الزهري قال: قالت عائشة: (يا أهل العراق، أهل الشام خير منكم: خرج إليهم نفر من أصحاب رسول الله كثير، فحدثونا بما نعرف، وخرج إليكم نفر من أصحاب رسول الله قليل، فحدثتمونا بما نعرف وما لا نعرف) قال: وقال الزهري: إذا سمعت بالحديث العراقي فاردد به ثم اردد به " (٢٩).

قال ابن تيمية : "كثير من الحجازيين يرون ألا يحتج بحديث عراقي أو شامي إن لم يكن له أصل بالحجاز حتى قال قائلهم: نزلوا أحاديث أهل العراق بمنزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقيل لآخر: سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، حجة؟ قال: إن لم يكن له أصل بالحجاز فلا، وهذا لاعتقادهم أن أهل الحجاز ضبطوا السنة فلم

---

(٢٥) المصدر السابق .
(٢٦) حلية الأولياء لأبي نعيم لأصفهاني (٧ / ٢١٣)
(٢٧) معرفة علوم الحديث للحاكم (١١١)
(٢٨) الطبقات الكبرى لابن سعد (ص١٧١ القسم المتمم) والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢ | ٧٦١) وتاريخ ابن أبي خيثمة (٢ | ٣٩٥)
(٢٩) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢ | ٧٥٦) ، ونقل ابن منظور في مختصره عن ابن عساكر عن البيهقي قوله : " الصواب (فأرود به) " مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (١ / ١٢٥) ، ولم أجد هذه العبارة في كتب البيهقي .

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

يشذ عنهم منها شيء وأن أحاديث العراقيين وقع فيها اضطراب أوجب التوقف فيها. وبعض العراقيين يرى ألا يحتج بحديث الشاميين وإن كان أكثر الناس على ترك التضعيف بهذا فمتى كان الإسناد جيدا كان الحديث حجة سواء كان الحديث حجازيا أو عراقيا أو شاميا أو غير ذلك. وقد صنف أبو داود السجستاني كتابا في مفاريد أهل الأمصار من السنن يبين ما اختص به أهل كل مصر من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم مثل المدينة؛ ومكة؛ والطائف؛ ودمشق وحمص والكوفة والبصرة وغيرها إلى أسباب أخر غير هذه " . (٣٠)

وقال : " أهل المدينة أصح أهل المدن رواية ورأيا، وأما حديثهم فأصح الأحاديث وقد اتفق أهل العلم بأحاديث على أن أصح الأحاديث أحاديث أهل المدينة ثم أحاديث أهل البصرة وأما أحاديث أهل الشام فهي دون ذلك؛ فإنه لم يكن لهم من الإسناد المتصل وضبط الألفاظ ما لهؤلاء ولم يكن فيهم – يعني أهل المدينة ومكة والبصرة والشام – من يعرف بالكذب لكن منهم من يضبط ومنهم من لا يضبط. وأما أهل الكوفة فلم يكن الكذب في أهل بلد أكثر منه فيهم ففي زمن التابعين كان بها خلق كثيرون منهم معروفون بالكذب لا سيما الشيعة فإنهم أكثر الطوائف كذبا باتفاق أهل العلم؛ ولأجل هذا يذكر عن مالك وغيره من أهل المدينة أنهم لم يكونوا يحتجون بعامة أحاديث أهل العراق؛ لأنهم قد علموا أن فيهم كذابين ولم يكونوا يميزون بين الصادق والكاذب" .(٣١)

وقد يفضل أهل بلد في رواية أمر معين وليس على جهة الإطلاق ، كما قال ابن تيمية: " أعلم الناس بالمغازي: أهل المدينة، ثم أهل الشام، ثم أهل العراق، فأهل المدينة أعلم بها، لأنها كانت عندهم. وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم، ولهذا عَظَّمَ الناس كتاب أبي إسحاق الفزاري الذي صنفه في ذلك. وجعلوا الأوزاعي أعلم بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار" .(٣٢)

---

(٣٠) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠ / ٢٤١)
(٣١) المصدر السابق .
(٣٢) مجموع الفتاوى (١٣ | ٣٤٦)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المبحث الثالث: تباين البلدان في طبقات الإسناد الواحد مظنة الإعلال

كلما تعددت البلدان وتباينت في طبقات الإسناد الواحد كان ذلك من قرائن الإعلال، ومثال واحد على ذلك ما روى الإمام العلائي بإسناده إلى نصر بن حماد الوراق، قال : "كنا قعودا على باب شعبة نتذاكر فقلت حدثنا إسرائيل عن أبي اسحاق يعني السبيعي عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : كنا نتناوب رعية الإبل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجئت ذات يوم ، والنبي صلى الله عليه وسلم حوله أصحابه فسمعته يقول : (من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى ركعتين فاستغفر الله عز وجل إلا غفر له) فقلت : بخ بخ ، فجذبني رجل من خلفي ، فالتفت فإذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال : الذي قال قبل أحسن ، فقلت : وما قال ؟ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله قيل له : ادخل من أي أبواب الجنة شئت ، قال : فخرج شعبة ، فلطمني ! ، ثم رجع فدخل فتنحيت من ناحية ، قال : ثم خرج ، فقال : ما له يبكي بعد ، فقال له عبد الله بن إدريس : إنك أسأت إليه ، فقال شعبة : انظر ما يحدث ، إن أبا إسحاق – يعني السبيعي – حدثني بهذا الحديث عن عبد الله بن عطاء ، عن عقبة بن عامر ، فقلت لأبي إسحاق : مِن عبد الله بن عطاء ؟ قال : فغضب ، ومسعر بن كدام حاضر ، قال : فقلت لتصححن لي هذا أو لأخرقن ما كتبت عنك ! فقال لي مسعر : عبد الله بن عطاء بمكة ، قال شعبة : فرحلت إلى مكة لم أرد الحج ، أردت الحديث ، فلقيت عبد الله بن عطاء ، فسألته ، فقال : سعد بن إبراهيم حدثني ، فقال لي مالك بن أنس : سعد بالمدينة لم يحج العام ، قال شعبة : فدخلت المدينة ، فلقيت سعد بن إبراهيم فسألته ، فقال : الحديث من عندكم ! زياد بن مخراق حدثني ، فلما ذكر زياد بن مخراق ، قلت : أي شيء هذا الحديث ؟ بينما هو كوفي صار مدنيا إذ صار بصريا ! ، قال : فرحلت إلى البصرة ، فسألت زياد بن مخراق ، فقال : ليس هو من بابتك ، فقلت : حدثني به ، قال : لا تريده ، فقلت : حدثني به ، فقال : حدثنا شهر بن حوشب ، عن أبي ريحانة ، عن عقبة بن عامر ، عن النبي صلى

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

الله عليه وسلم ، قال شعبة : فلما ذكر شهر بن حوشب ، قلت : دمّر علي هذا الحديث ، لو صح لي مثل هذا كان أحب إليّ من أهلي ومالي والناس أجمعين "(٣٣).

والشاهد من هذه القصة استنكار شعبة بقوله : " أي شيء هذا الحديث؟! بينما هو كوفي صار مدنيا إذ صار بصريا !" فتنقل البلدان بكل طبقة أمرٌ أثار استغراب أمير المؤمنين في الحديث؛ إذ ليس بالأمر المعهود فيما هو من صحيح الأسانيد ، وفي المبحث التالي ما يزيد هذا الأمر تأكيدا .

(٣٣) جامع التحصيل للعلائي (٧٧) ، وقد أوردها الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية ص (٤٠٠) بسنده إلى نصر بن حماد ، وسياق العلائي أتم .

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المبحث الرابع: اتفاق بلد الرواة محل استلطاف وقرينة قبول عند أهل الرواية

كان أصحاب الصحاح والمسانيد يحرصون على ما اتفق عليه أهل بلد من رواية، ويحتفون به ، ومن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه من أسانيد حديث أنس رضي الله عنه في الشفاعة العظمى يوم القيامة ، قال النووي : " هذه الأسانيد رجالها كلهم بصريون، وهذا الاتفاق في غاية من الحسن ونهاية من الندور أعني اتفاق خمسة أسانيد في صحيح مسلم متوالية جميعهم بصريون والحمد لله على ما هدانا له " .(٣٤)

قال الحاكم : " ذكر النوع الخامس والعشرين من علم الحديث هذا النوع منه معرفة الأفراد من الأحاديث وهو على ثلاثة أنواع: فالنوع الأول منه : معرفة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي – ثم ذكر سبعة أمثلة – .(٣٥)

وإذا نظرنا فيما قيل إنه أصح الأسانيد فإنه يشمل أغلبها وصف واحد ، وهو أنهم كانوا أهل بلد واحد ، فمن ذلك ما جزم به إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل من أن أصح الأسانيد كلها: الزهري عن سالم عن أبيه " وهؤلاء مدنيون .

وقال يحيى بن معين : " أجودها الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله " وهؤلاء من الكوفة ، وقد نزل بها ابن مسعود رضي الله عنه في آخر عمره وبها توفي .

وقال الإمام أبو عبد الله البخاري – صاحب الصحيح –: " أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر " وهؤلاء مدنيون . (٣٦)

---

(٣٤) شرح النووي على صحيح مسلم (٣ / ٦٠) ، وينظر للاستزادة من الأمثلة في هذا الباب : مقدمة ابن الصلاح (النوع الثامن والستون: معرفة من اشترك من رجال الإسناد في فقه أو بلد أو إقليم أو عِلم أو غير ذلك)

(٣٥) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٠٠)

(٣٦) ينظر فيما سبق : مقدمة ابن الصلاح (ص ١٥)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ومن الأمثلة في هذا الباب ما رواه ابن عدي ، حيث قال : " حدثنا ابن أبي داود، حدثنا كثير بن عبيد، حدثنا محمد بن خالد الوهبي، عن معرف بن واصل، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أبغض الحلال إلى الله الطلاق.

قَالَ لنا ابن أبي دَاوُد : فهذه سنة تفرد بها أهل الكوفة .

يعني رواه معرف بْن واصل لأنه كوفي، ولاَ أعلم رواه عن معرف إلاَّ مُحَمد بْن خَالِد ".(٣٧)

والمقصود هو تفرد أهل البلد دون غيرهم، فيقال: " هذا حديث تفرد به أهل الشام " مثلاً، حيث لم تقع روايته لغيرهم، ولم يعرف إلا من جهتهم.

ومن ذلك تفرد الشاميّين برواية حديث أبي ذر الغفاري، عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن الله تبارك وتعالى أنه قال: " يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فالا تظالموا " الحديث فهذا حديث عظيم، صحيح من جهة النقل، اختص به أهل الشام، وجاء عن أبي ذر من طرق لهم، وقد احتفى العلماء بهذا التفرد حيث قال حافظ الشاميّين أبو مسهر عبدُ الأعلى بن مسهر الغساني: " ليس لأهل الشام أشرف من حديث أبي ذر " ، وجاء معنى ذلك عن أحمد بن حنبل.(٣٨)

---

(٣٧) الكامل لابن عدي (٨ / ٢٢٢)

(٣٨) الحديث أخرجه أحمد ح (٢٠٩١١) ، ومسلم ح (٢٥٧٧) ، وغيرهم ، وقول أبي مسهر رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق بإسناده إليه (١٣٩/٢٦) ، وقول الإمام أحمد أورده ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢ / ٣٤)

قال الإمام السخاوي : " وصنف أبو داود (السنن) التي تفرد لكل سنة منها أهل بلد; كحديث طلق في مس الذكر، قال: إنه تفرد به أهل اليمامة، وحديث عائشة في صلاة النبي – صلى الله عليه وسلم – على سهيل بن بيضاء، قال الحاكم: تفرد أهل المدينة بهذه السنة.

وكل ذلك لا ينهض به إلا متسع الباع في الرواية والحفظ، وكثيرا ما يقع التعقب في دعوى الفردية، حتى إنه يوجد عند نفس مدعيها المتابع، ولكن إنما يحسن الجزم بالتعقب حيث لم يختلف السياق، أو يكون المتابع ممن يعتبر به ; لاحتمال إرادة شيء من ذلك بالإطلاق" .(٣٩)

والمقصود أن اتفاق البلد قرينة قبول إذا وافقت شروط الصحة المعتبرة ، وحيث تخلف شرط من شروط الصحة لا تنهض هذه القرينة على تصحيحه ، وبعبارة أخرى : ليس كل حديث اتفق فيه بلد الرواة نجزم له بالصحة ، ومن ذلك ما رواه أبو عبدالله الحاكم قال : " حدثني أبو علي الحسين بن علي الحافظ قال: ثنا أبو الطاهر محمد بن أحمد بن أبي عبد الله المديني بمصر، قال: حدثنا حرملة بن يحيى قال: ثنا ابن وهب قال: ثنا عمرو بن الحارث , عن حبان بن واسع بن حبان , عن أبيه , عن عبد الله بن زيد الأنصاري قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم: يتوضأ فأخذ ماء لأذنيه خلاف الماء الذي مسح به رأسه " قال : هذه سنة غريبة تفرد بها أهل مصر، ولم يشركهم فيها أحد " .(٤٠)

وهو يقصد بذلك إعلالها ، قال ابن عبدالهادي : " ورواه مسلم عن غير واحد عن وهب، ولفظه: (أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ – فذكر وضوءه –) قال: (ومسح برأسه بماء غير فضل يده) ولم يذكر الأذنين ، قال البيهقي : هذا أصح من الذي قبله " (٤١)، وقال ابن حجر معقبا على هذه الرواية : " وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ: ومسح برأسه بماء غير فضل يديه, وهو المحفوظ " .(٤٢)

---

(٣٩) فتح المغيث للسخاوي (١ / ٢٧٢)
(٤٠) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٩٧)
(٤١) المحرر لابن عبدالهادي ص (١١٦)
(٤٢) بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني ص (١٦)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المبحث الخامس : قرينة إعلال رواية الغريب عن البلد

الأصل في النظر للإسناد هو توفر شروط الصحة الخمسة التي استقر عليها رأي النقاد ، وهي رواية العدل التام الضبط عن مثله من أول السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة ، فمتى توفرت هذه الشروط حكم بالصحة.

والذي وقع عليه اعتبار قرينة الإعلال برواية غير البلدي هو إمكانية الشذوذ ، وهذا ليس على إطلاقه ، بل لا بد من توفر القرائن الدالة على تأكيده ، ومن ذلك : اعتبار مخرج الحديث ، والمراد به اعتبار أهل الصنعة المعروفين زمن هذه الرواية بأن يمر الإسناد من جهتهم ، قال ابن حجر : " فسر القاضي أبو بكر بن العربي مخرج الحديث بأن يكون من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده، كقتادة في البصريين، وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين، وعطاء في المكيين وأمثالهم ، فإن حديث البصريين مثلا إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفا، وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذا – والله أعلم – " .(٤٣)

وقال السخاوي في تعريف الحديث الحسن : " اختلف تعبير الأئمة في تعريفه، فقيل: هو المعروف مخرجه، وهو كونه شاميا عراقيا مكيا كوفيا ، كأن يكون الحديث من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده، كقتادة ونحوه في البصريين، فإن حديث البصريين إذا جاء عن قتادة ونحوه، كان مخرجه معروفا بخلافه عن غيرهم، وذلك كناية عن الاتصال ".(٤٤)

وفي طبيعة الحال لا يمكن أن يرد أي حديث للبصريين مثلا لأن قتادة لم يروه ، ولكن ذلك يخضع لطبيعة المتن ومن هو الراوي ومن هو المروي عنه ؛ ولذا فإن هذا النظر والحكم بالشذوذ لوجود التفرد البلداني أمر دقيق ، ولا ينهض له إلا من له دقة في الفهم؛

(٤٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (١ / ٤٠٥)
(٤٤) فتح المغيث (١ / ٨٦)

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ولذا قال أبو عبدالله الحاكم في تقسيمه للأفراد : " أما النوع الثالث من الأفراد ، فإنه أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلا ، وأحاديث لأهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلا ، وأحاديث ينفرد بها الخراسانيون، عن أهل الحرمين مثلا، وهذا نوع يعز وجوده وفهمه – ثم ذكر سبعة أمثلة — " .(٤٥)

وفي المبحث التالي يتبين لنا أنه ليس كل تفرد بلداني مردود عند أهل النقد .

المبحث السادس : استقرار رأي النقاد في تفرد أهل بلد بسنة ، أو رواية غير البلدي

استقر رأي النقاد على قبول ما توافرت فيه شروط الصحة ، في كلا المسألتين ، إلا ما لاحت فيه أمارات إعلال كما في المبحث السابق .

ويؤكد الإمام ابن الصلاح استقرار الأمر على القبول فيما لم تقو فيه القرائن على رده ، وأن مجرد التفرد البلداني ليس حكما بالتضعيف ، فيقول : " ما يقال فيه : هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو: تفرد به أهل الشام، أو: أهل الكوفة، أو: أهل خراسان، عن غيرهم ، أو: لم يروه عن فلان غير فلان، وإن كان مرويا من وجوه عن غير فلان، أو: تفرد به البصريون عن المدنيين، أو: الخراسانيون عن المكيين ، وما أشبه ذلك، ولسنا نطول بأمثلة ذلك فإنه مفهوم دونها ، وليس في شيء من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث " .(٤٦)

---

(٤٥) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٠٠) ، وقد نبه ابن حجر إلى تفسير كلام الحاكم بأن إطلاق قولهم تفرد به أهل مكة على ما لم يروه إلا واحد من أهلها — ونحو ذلك – هو الأكثر، فجميع الأمثلة التي مثل بها الحاكم كذلك . النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (٢ / ٧٠٧)

(٤٦) مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٩)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ويزيد الإمام ابن تيمية في إيضاح هذه المسألة ، فيقول : " فأما إذا علموا صدق الحديث فإنهم يحتجون به كما روى مالك عن أيوب السختياني وهو عراقي فقيل له في ذلك فقال: ما حدثتكم عن أحد إلا وأيوب أفضل منه أو نحو هذا " ويحكي في هذه المسألة قولا قديما للشافعي " حتى روي أنه قيل له: إذا روى سفيان عن منصور عن علقمة عن عبد الله حديثا لا يحتج به فقال: إن لم يكن له أصل بالحجاز وإلا فلا ، ثم إن الشافعي رجع عن ذلك ، وقال لأحمد بن حنبل: أنتم أعلم بالحديث منا فإذا صح الحديث فأخبرني به حتى أذهب إليه شاميا كان أو بصريا أو كوفيا ، ولم يقل مكيا أو مدنيا لأنه كان يحتج بهذا قبل " ، ثم يقر استقرار القول بهذه المسألة عند الأئمة النقاد فيقول : " وأما علماء أهل الحديث كشعبة ويحيى بن سعيد وأصحاب الصحيح والسنن فكانوا يميزون بين الثقات الحفاظ وغيرهم فيعلمون من بالكوفة والبصرة من الثقات الذين لا ريب فيهم وأن فيهم من هو أفضل من كثير من أهل الحجاز ولا يستريب عالم في مثل أصحاب عبد الله بن مسعود كعلقمة، والأسود، وعبيدة السلماني، والحارث التيمي، وشريح القاضي ثم مثل إبراهيم النخعي، والحكم بن عتيبة وأمثالهم من أوثق الناس وأحفظهم فلهذا صار علماء أهل الإسلام متفقين على الاحتجاج بما صححه أهل العلم بالحديث من أي مصر كان وصنف أبو داود السجستاني مفاريد أهل الأمصار يذكر فيه ما انفرد أهل كل مصر من المسلمين من أهل العلم بالسنة " .(٤٧)

ومثال للاستقرار العملي في مسألة تفرد أهل بلد بسنة بأسانيد مقبولة ، ما قاله الإمام العراقي : " ذكر ابن أبي حاتم بسند له أن رجلا سأل مالكا عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء؛ فقال له: إن شئت خلل، وإن شئت لا تخلل، وكان عبد الله بن وهب حاضرا، فعجب من جواب مالك، وذكر له في ذلك حديثا بسند مصري صحيح، وزعم أنه معروف عندهم، فاستعاد مالك الحديث، واستعاد السائل، فأمره بالتخليل ، والحديث المذكور رواه أبو داود من رواية ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن المستورد بن شداد " .(٤٨)

(٤٧) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠ / ٣١٧)
(٤٨) تدريب الراوي للسيوطي (٢ / ٦٣٦)

قال العراقي : " قال أبو الفتح اليعمري في شرح الترمذي : وقد ذكر أبو محمد بن أبي حاتم بسند له أن رجلا سأل مالكا عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال له مالك إن شئت خلل وإن شئت لا تخلل وكان عبد الله بن وهب حاضرا فعجب من جواب مالك وذكر لمالك في ذلك حديثا بسند مصري صحيح وزعم أنه معروف عندهم فاستعاد مالك الحديث واستعاد السائل فأمره بالتخليل هذا أو معناه انتهى كلامه " .(٤٩)

ومثال للاستقرار العملي في قبول ما تفرد به أهل البلد ثقات عن أهل بلد آخر ما رواه الحاكم بإسناده إلى عبدالله بن المبارك قال : أخبرنا محمد بن سوقه، عن عبد الله دينار، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب، خطب بالجابية ، فقال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامي فيكم، فقال: (استوصوا بأصحابي خيراً، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب، حتى إن الرجل ليبتدئ بالشهادة قبل أن يسألها، فمن أراد منكم بحبحة الجنة فليلزم الجماعة؛ فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، لا يخلون أحدكم بامرأة؛ فإن الشيطان ثالثهما، ومن سرّتهُ حسنتهُ وسائتهُ سيئتهُ، فهو مؤمن) .

قال الحاكم: " هذا الحديث من أفراد الخراسانيين عن الكوفيين، فإن عبد الله بن المبارك إمام أهل خراسان، وهذا يعد في أفراده عن محمد بن سوقة، وهو كوفي "(٥٠) .

---

(٤٩) التقييد والإيضاح في شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي (ص ٢٧٤) ، قال : " والحديث المذكور رواه أبو داود والترمذي من رواية ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو المغافرى عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد قال الترمذي حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة ، ولم ينفرد به ابن لهيعة بل تابعه عليه الليث بن سعد وعمرو بن الحريث كما رواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه عبد الله بن وهب عن الثلاثة المذكورين وصححه ابن القطان لتوثيقه لابن أخى ابن وهب فقد زالت الغرابة عن الإسناد بمتابعة الليث وعمرو بن الحارث لابن لهيعة والمتن غريب والله أعلم "

(٥٠) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٢)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

والحديث أخرجه الترمذي من طريق النضر بن إسماعيل الكوفي عن محمد بن سوقة ، ولكن النضر بن إسماعيل مضعف عند أهل العلم ، ولذا قال الترمذي بعده : " هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وقد رواه ابن المبارك عن محمد بن سوقة وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم " .(٥١)

(٥١) سنن الترمذي ح (٢١٦٥)

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

الخاتمة

يتبين في ختام هذا البحث جملة من النتائج ، وهي كما يلي :

١ / أن من كان من أهل الضبط من أهل بلدة الراوي له مزيّة وتقديم في سبر المرويات ، ونقد الرواة .

٢ / سمات بعض البلدان في باب الرواية، وأنها ليست سماتا لازمة بل غالبة؛ فلكل قاعدة استثناء.

٣ / أن تباين البلدان في طبقات الإسناد الواحد خلاف الأصل ، وهو مظنة الإعلال .

٤ / أن اتفاق بلد الرواة محل احتفاء وزيادة قبول عند أهل الرواية إذا رافقته شروط الصحة المعتبرة.

٥ / أنه ليس كل حديث اتفق فيه بلد الرواة نجزم له بالصحة بل الأصل اعتبار شروط الصحة التي استقر عليها أهل العلم.

٦ / أن اعتبار قرينة الإعلال برواية غير البلدي هو إمكانية الشذوذ ، وهذا ليس على إطلاقه ، بل لا بد من توفر القرائن الدالة على تأكيده ، ومن ذلك : اعتبار مخرج الحديث ، والمراد به اعتبار أهل الصنعة المعروفين زمن هذه الرواية بأن يمر الإسناد من جهتهم .

٧ / لا يمكن أن يُرَدّ أيُّ حديث من غير البصريين عن البصريين – مثلا – لأن قتادة لم يروه، ولكن يخضع ذلك لطبيعة المتن، وللموازنة مع القرائن الأخرى المعارضة؛ ولذا فإن هذا النظر والحكم بالشذوذ لوجود التفرد البلداني أمر لا ينهض له إلا من له دقة في الفهم ، وهذه القرينة يستعملها النقاد استئناسا لأمر لاح لهم وليست هذه القرينة تنهض لوحدها بالإعلال ، وبعبارة أخرى : هي علة مؤكِّدة لا مؤسِّسة ، فالاختلاف البلداني ليس إلا قرينة ، ولا يؤخذ بها على إطلاقها، وإنما يرجح بها ما لم تعارض بما هو أقوى منها .

٨ / استقر اصطلاح النقاد في تفرد أهل بلد بسنّة ، أو رواية غير البلدي على القبول نظريا وعمليا ، فيما توافرت فيه شروط الصحة .

والله أعلم ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

د.رائد بن حمد السليم

Research Summary

Research Title :

The countries of the narrators and their impact on the narrator and the novel

Researcher Name :

Dr. Raed Hamad Alsleem

The research dealt with several axes, the most prominent of which was that it was from the people of the people of the narrator's town of the narrator has an advantage and submission in probing the narrations, and criticism of the narrators, as it turned out that there are features of some countries in the novel section, and they are not necessary features, but predominant; The novel if accompanied by the conditions of health considered, and in return it turned out that not every hadith agreed by the country of narrators assert him health, but the original consideration of the conditions of health settled by the people of knowledge, then touched on the research that the consideration of the presumption of the novel non-municipal is the possibility of anomaly, and this is not at all, but must be available clues indicating confirmation because the rule of anomaly for the existence of exclusivity of countries is not promoted to him only from his accuracy In understanding, and this presumption is used by critics to domesticate something that has come to them, and this presumption does not rise alone with explanation.

One of the results of the research was to confirm the stability of the terminology of critics in the uniqueness of the people of a country by a year, or the novel of non-municipal to accept theoretically and practically, while meeting the conditions of health.

key Word : Countries , Narrators , Jurisdiction , Presumption , Novel

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ثبت المصادر

١- بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق وتخريج وتعليق: سمير بن أمين الزهري ، الناشر: دار الفلق – الرياض

٢- تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، المؤلف: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (المتوفى: ٢٨١هـ) ، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني ، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق

٣ – تاريخ بغداد ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف ، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت

٤ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، الناشر: دار طيبة

٥ – التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ) ، المحقق: صلاح بن فتحي هلال ، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة

٦ – التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ) المحقق: د. أبو لبابة حسين ، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض

٧ – التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) ، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان ، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

٨ – جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم ، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) ، المحقق: شعيب الأرناؤوط – إبراهيم باجس ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت

٩ – الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) رواية: المروذي وغيره ، المحقق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس ، الناشر: الدار السلفية، بومباى – الهند

١٠ – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، المحقق: د. محمود الطحان ، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض

١١ – الجرح والتعديل ، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند ، دار إحياء التراث العربي – بيروت

١٢ – حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)

١٣ – خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ) ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر – حلب / بيروت

١٤ – سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) ، المحقق: د. زياد محمد منصور ، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة

١٥ – سير أعلام النبلاء ، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) ، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، الناشر : مؤسسة الرسالة

١٦ – الضعفاء ، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ) ، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي ، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت

١٧ – الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ) ، المحقق: د. زياد محمد منصور ، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة

١٨ – العلل لابن أبي حاتم ، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي ، الناشر: مطابع الحميضي

١٩ – غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة ، المؤلف: يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي الاموي النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار (المتوفى: ٦٦٢هـ) ، المحقق: محمد خرشافي ، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة

٢٠ – فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي ، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) ، المحقق: علي حسين علي ، الناشر: مكتبة السنة – مصر

٢١ – الكامل في ضعفاء الرجال ، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض ، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان

٢٢ – الكفاية في علم الرواية ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، المحقق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني ، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة

٢٣ – مجموع الفتاوى ، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) ، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٩١ – ٩١٧ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

٢٤ – معرفة علوم الحديث ، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) ، المحقق: السيد معظم حسين ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت

٢٥ – مقدمة ابن الصلاح ، المؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (٥٧٧ هـ – ٦٤٣ هـ) ، المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القروين، الناشر: دار المعارف

٢٦ – المحرر في الحديث ، المؤلف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : ٧٤٤هـ) ، المحقق : د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي ، الناشر : دار المعرفة – لبنان / بيروت

٢٧ – المعرفة والتاريخ ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ) ، المحقق: أكرم ضياء العمري ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت

٢٨ – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت

٢٩ – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت